



وطن الياسمين



العدد 68 نيسان 2017

نشرة شهرية تصدرها

وزارة الإدارة المحلية والبيئة

المؤتمر البيئي البحثي الرابع





المؤتمر البيئي البحثي الرابع

القادر على مواجهة التطورات العلمية والتقنية وتطويرها لخدمة الوطن وخيره، من خلال ما يلقاه البحث العلمي من تشجيع وتنشيط، تأكيداً على أهمية البحث العلمي في تحديد الحالة البيئية، ووصفها ماضياً وحاضراً، ورسم السياسات والإجراءات والخطوات التي تزيل السلبات من طريق بينتنا، وترسخ الإيجابيات ومن المؤكد وجود علاقة حتمية بين البحوث والدراسات وسلامة البيئة والاستثمار العلمي في مجال نظم المعلومات التي لها دور كبير في خدمة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية وحماية البيئة، وأهمية الوصول إلى مرصد بيئي وطني متكامل يخدم استقراء الواقع البيئي في سورية، ووضع الحلول المناسبة للمشكلات البيئية، ودعم اتخاذ القرار بما يخص الشأن البيئي. كما أن جمع البيانات والمعلومات البيئية من المصادر البحثية والتجارب والعمل الميداني والرصد البيئي والملاحظة والتجريب والاستقصاء، يساهم في تكوين الاتجاهات المناسبة لمواجهة مشكلات البيئة والحفاظ على مواردها وحمايتها مما يهددها من أخطار بيئية. ومتابعة للعمل البيئي الميداني وتشجيعاً للعمل البحثي،

لقد سببت الحرب الإرهابية التي تتعرض لها سورية تراجعاً ملموساً في نوعية بيئتها، وقد ألحقت الضرر بها، وأخلت بالموازن الطبيعية التي تتميز بالحساسية، وأفست قدرتها على التجدد التلقائي الذي يتطلب الأخذ بالاعتبارات البيئية عند تنفيذ برامج التنمية. لذلك تسعى وزارة الإدارة المحلية والبيئة إلى الاستثمار في المشروعات البيئية من خلال تطبيق نتائج البحوث العلمية البيئية في مختلف المجالات، وفي الوقت نفسه تعمل على الحد من هذا التراجع بكل إمكانياتها وطاقاتها، بل تصبو إلى إعادة تأهيل النظم البيئية، كل ذلك يتم تنفيذاً لاستراتيجية بيئية وطنية اعتمدها الوزارة وفقاً لكل ما توفر لها من معلومات وبيانات بالتعاون مع الجهات المعنية ذات الصلة، والذي يعد واحداً من الأهداف الرئيسية التي تحقق استراتيجيتها، لاسيما في المرحلة المقبلة التي هي مرحلة إعادة الإعمار.

لقد أولى السيد رئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد الاهتمام الكبير والرعاية والعناية بالتقدم العلمي في سورية، ليكون منبعاً علمياً لخلق الإنسان المبدع





الفرز وإعادة تدوير الأنقاض ومخلفات الدمار واستخدامها في إعادة الإعمار، والتخطيط البيئي لإعادة تأهيل آبار ومصافي النفط المحلية وفق الاشتراطات البيئية، وإيجاد الحلول الناجعة للتخلص من التلوث النفطي، العمارة الخضراء وطرق خفض تكاليف الاستثمار لتوفير بيئة آمنة وصحية، الاستثمار البيئي في مجال الطاقات المتجددة والإنتاج الأنظف، إدارة المخلفات بجميع أشكالها وبطرق آمنة، تقييم الأثر البيئي ودوره في مرحلة إعادة الإعمار، كما هدف المؤتمر إلى التعرف على المشكلات البيئية الملحة الناتجة عن الأزمة، وكيفية الاستثمار البيئي الأمثل، وزيادة فرص الاستثمار من خلال عرض ومناقشة أحدث الأبحاث العلمية المتعلقة بمعالجة المشكلات البيئية، وتطبيق نظم الإدارة البيئية المتكاملة، وتبني أفكار الاستثمار في المشروعات البيئية لحماية البيئة من التدهور، وتوفير فرص العمل وتحسين الدخل في الأماكن المستهدفة (التي تعرضت للتدهور)، وتبادل الخبرات في مجال الاستثمار البيئي وإيجاد الحلول العلمية للحد من انتشار التلوث البيئي بمختلف أنواعه.

وسعيًا إلى تحديد الأسباب الجذرية للمشكلات البيئية، ونحورسم سياسة واقعية في حماية مكونات البيئة الأساسية نابعة من واقعية القضايا البيئية، عقد المؤتمر البيئي البحثي الرابع لعام 2017 برعاية السيد رئيس مجلس الوزراء تحت عنوان "الاستثمارات البيئية في سورية خلال مرحلة إعادة الإعمار"، وافتتحه المهندس حسين مخلوف وزير الإدارة المحلية والبيئة، حيث تم قبول عدد من الأبحاث التي تقدم بها عدد من الباحثين من مختلف المؤسسات العامة والمراكز العلمية والأكاديمية للاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع بما ينعكس بالفائدة على البيئة السورية.

ولتحقيق مشاركة أوسع شريحة من المهتمين والباحثين البيئيين وراسمي السياسات البيئية، وكذلك الاستفادة من التجارب والحالات الدراسية الناجحة في المجالين الوطني والدولي، رُسمت محاور المؤتمر لهذا العام اعتماداً على أهم الأولويات والمشكلات والأنشطة والحلول التي يمكن لها أن تؤثر في البيئة، والتي تنطبق على الحالة السورية الوطنية من خلال مراحل الأزمة بالذات. تركزت محاور المؤتمر حول



فعاليات المؤتمر البحثي الرابع



خلال افتتاح فعاليات المؤتمر بين وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف أن جهود الحكومة تتركز على وضع الأسس السليمة للتهيئة لإعادة الإعمار وتلمس مسار علمي للإقلاع بعجلة الإنتاج والاستثمار وإدخال البعد البيئي في العملية التنموية، معتبراً أن نجاح أي نشاط أو مشروع يهدف إلى حماية البيئة يجب أن يقترن بالمعرفة العميقة والإلمام بماهية القضية البيئية وكيفية التعامل معها بالاستفادة من البيانات والمعلومات البيئية التي جمعت من المصادر البحثية والعمل الميداني والرصد البيئي والانتهاج التجريبي والاستقصائي بما يمكن من إيجاد الحلول لأغلب المشكلات البيئية واعتمادها كخطط عمل على المستويات الإسعافية والمتوسطة والطويلة. وأوضح السيد الوزير أن "المشكلات البيئية تنوعت وتعددت وتفاقت نتيجة الحرب الإرهابية التي تتعرض لها سورية، حيث استهدفت جميع القطاعات التي تعرّضت لتعديبات صارخة، وخلصت آثاراً شديدة على البيئة بجميع مكوناتها"، مشيراً إلى أن هذه التعديبات طالت الغابات والأراضي الزراعية والمحميات الطبيعية والآبار النفطية وخطوط نقل النفط الخام، كما اشار إلى أن التكرير العشوائي للنفط المسروق أسهم بانبعث كميات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري الملوثة للهواء والمضرة بالصحة وتلوث التربة وبجزء من المياه السطحية والجوفية ونفوق الأسماك والطيور المائية وتخريب الموائل الطبيعية، وجميع تلك التعديبات تسببت في الحد من العملية التنموية وفي تراجع القدرة على معالجة المشكلات البيئية.

ولفت السيد الوزير إلى أن الإجراءات الاقتصادية الجائرة أحادية الجانب المفروضة على سورية أدت إلى توقف الكثير من المشروعات الدولية الهادفة إلى حماية البيئة، معبراً عن أمله بوصول المؤتمر إلى "رؤية موحدة تكون موضع اهتمام الحكومة والوزارة، كوننا أحوج ما نكون اليوم إلى مواكبة انتصارات جيشنا الباسل من خلال التحضير لإعادة الإعمار وتدوير عجلة الإنتاج وإعادة البيئة السليمة.





التطوعية التي تضم شباباً جامعيين من مختلف الاختصاصات بهدف حماية البيئة والإسهام في نشر ثقافة الوعي البيئي في المجتمع.

في حين بين أمين اللجنة الوطنية السورية لليونيسكو الدكتور نضال حسن أن المنظمة لها دور كبير وسباق في سورية، كونها بيت خبرة في مجال الاختصاص من خلال مشاركتها الميدانية، وهو التزام أساسي وواضح لها في المساعدة على تمكين المؤسسات الوطنية في مجال رسم السياسات وبناء القدرات للنهوض بمسؤولياتها في ميادين التربية والعلوم والثقافة، لافتاً إلى أن المنظمة تحضر للأدوار القادمة، ولديها آمال كبيرة بقدرات السوريين، وثقتها ثابتة بنجاحهم في تجاوز آثار الحرب الظالمة على بلدهم وإعادة إعمار وإحياء ما خربه إجرام التنظيمات الإرهابية المسلحة من مواقع تراثية ومنشآت اقتصادية ومؤسسات خدمية.

ومن النشاطات المرافقة للمؤتمر البيئي البحثي الرابع افتتاح المعرض البيئي الذي ضم العديد من الشركات الخاصة العاملة في مجال الطاقات البديلة والمتجددة وتسخين المياه وتوليد الطاقة وإنارة الشوارع وضخ المياه بالطاقة الشمسية وإعادة تدوير النفايات وتصنيعها واستخدامها والعزل الحراري. وقد عبر المشاركون في المعرض البيئي عن أهمية المشاركة في مثل هذه المعارض، كونها تقدم لهم فرصة لعرض اختراعاتهم وتبسيط الضوء عليها ليتم استثمارها في المشروعات البيئية، بهدف حماية البيئة من التدهور وإعادة فرز الأنقاض ومخلفات الدمار جراء الاعتداءات الإرهابية وإيجاد الحلول العلمية للحد من انتشار التلوث.

وخلال أيام المؤتمر تم تقديم مجموعة من المحاضرات والبحوث لعدد من المختصين في الشأن البيئي وفي الختام تم تكريم الفائزين الثلاثة .

من جانب آخر أشار رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد حسان الكردي إلى أن الجامعة سخرت ضمن خططها البحثية جزءاً من إمكانياتها لدعم البحث العلمي في المجال البيئي ورعايته بما يحقق الأهداف المرجوة واتخاذ القرارات المناسبة، مؤكداً أن الجامعة عملت خلال السنوات الماضية على تفعيل أنشطتها في مجال العمل البيئي عبر تشجيع النشاطات والفعاليات البيئية





جوائز المؤتمر البحثي الرابع



وبالتالي دعم الفلاحين ومربي الثروة الحيوانية بالأعلاف المناسبة على مدار العام.

نالت د. رنا السليم المركز الثالث عن بحثها "استثمار المخلفات الطبيعية للحصول على مركبات فعالة صيدلانياً"، تضمن البحث عرضاً لدراسة علمية تساهم في حل المشكلة البيئية الناتجة عن الصرف العشوائي لمياه الجفت من معاصر الزيتون، كما تساهم في إعطاء مركب الهيدروكسي تيروزول بصفته منتجاً صديقاً للبيئة قيمة إضافية، كونه يتمتع بخواص صيدلانية هامة كمضاد أكسدة وكمضاد لطيف واسع من الجراثيم، وبالنتيجة رقد السوق المحلية بمنتج صيدلاني مشابه من حيث التركيب والخواص لعدة منتجات مسوّقة في أوروبا.

وفي ختام فعاليات المؤتمر أكد وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف أن المؤتمر يعد خطوة من الحكومة في إطار التحضير والاهتمام لمرحلة إعادة الإعمار، خاصة أننا نشهد انتصارات في كل الميادين على امتداد الوطن، مضيفاً أن المؤتمر لحظ البعد البيئي والبحثي العلمي، إضافة لعدد من الموضوعات التي طرحت ضمن نشاطاته، مشيراً إلى أن إقبال الباحثين على تقديم ما لديهم كان لافتاً، كذلك إقبال

اختتم المؤتمر البيئي البحثي الرابع فعالياته بتكريم الأبحاث الثلاثة الفائزة، حيث نال المهندس لؤي بركات المركز الأول عن بحثه "الجوانب الاقتصادية لعملية إعادة استخدام وتدوير أنقاض الأبنية .. نحو رؤية لإدارة بيئية واقتصادية محكمة متكاملة لإدارة عملية التدوير"، حيث أوضح الباحث أنه بعد زيارة مدينة حلب والاطلاع على الواقع في المدينة وقيام فريق في شركة الطرق ببحث مختلف الدراسات السابقة وجد أن جزءاً كبيراً من مخلفات الردم يجب استخدامها في الطرق، لهذا تم التعاون مع جامعتي دمشق وحلب وبعض الفنيين والخبراء لإعداد بحث متكامل على الردميات في المدينة بعد إجراء التجارب والمحسنات المعمولة بخلطات وطنية للوصول إلى أخرى قابلة للاستخدام في مجالي البيتون والطرق مع اقتراح تطبيق عملي لها في الواقع.

كما حصل د. عمر جزدان على المركز الثاني عن بحثه "استعمال المياه التقليدية في إنتاج محاصيل علفية آمنة"، حيث بين أن استعمال المياه المعالجة في الري الزراعي خلال موسمين زراعيين تحت إدارة جيدة وكفاءة عالية أدى إلى نتائج إيجابية على التربة والمحصول بشكل آمن بيئياً،



المعنية، واستخدام محطات طاقة شمسية لتشغيل محطات المركز والإسراع في إغلاق وتأهيل المكب العشوائي القديم، لما يسببه من تلوث في المياه الجوفية والبيئة.

ودعا المؤتمر إلى الإسراع في إنشاء مركز معالجة المرفوضات بدلاً من طمرها وتعميمها على مختلف الحالات المشابهة، ولا سيما في وادي السفيرة بجبل قاسيون، والاستفادة من المخلفات الزراعية للحصول على منتجات صديقة للبيئة في مجال استثمار المخلفات الطبيعية للحصول على مركبات فعالة صيدلانية أو تحويلها إلى علف للحيوانات، ودعم تجربة الإدارة المحلية والبيئة بالتوجه الحديث لضخ واستثمار المياه بتقنية الطاقة الشمسية والطاقات البديلة وتعميمها على المؤسسات والجمعيات والمجتمع الأهلي وفق ما تقتضيه دراسات الجدوى الاقتصادية.

وشدد المؤتمر على تبني البحوث العلمية التطبيقية المتعلقة بإعادة استخدام التقنيات غير التقليدية في إنتاج محاصيل علفية آمنة والاستفادة من التقنيات الحديثة في رفع كفاءة محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتشجيع استخدام برامج النمذجة الرياضية نظاماً متكاملاً لدعم القرار، بما يساعد متخذيه في وضع الخطط المائية على صعيد موارد المياه المتجددة التقليدية وغيرها، وتقدير كميات التربة المنجرفة وتأهيل محطات الصرف الصحي واتخاذ الإجراءات الفورية بحق كل من يتعدى على الكتلة الحيوية، ولا سيما الحراجية، وتطبيق الأنظمة والقوانين بحق المخالفين.

المهتمين والمتابعين في الشأن البيئي والبحثي كان له حضور كبير، مؤكداً أن تقييم الأبحاث تميز بروح عالية من الشفافية والدقة والمهنية، وأن نتائجها كانت مشجعة، وستكون موضع اهتمام، بهدف تطبيقها. والوزارة إلى جانب مختلف الوزارات جادة بتطبيق هذه الأبحاث وغيرها من الأبحاث التي تصب في المساهمة بمرحلة إعادة الإعمار.

توصيات المؤتمر البحثي الرابع

وصدر عن المؤتمر جملة من النتائج والتوصيات التي أقرت بتطوير واعتماد منهجية العمل التطبيقية التي تعتمدها الشركة العامة للطرق والجسور في مجال إعادة تصنيع وتدوير أنقاض المباني المهدمة وتكسيها لاستخدامها في أعمال الرصف والإنشاء الطرقي بعد التحقق منها وإضافة المحسنات إليها. كما أوصى بتشكيل فريق وطني من مختلف الجهات لتقييم وحصر المشكلات البيئية الناتجة عن الأزمة في القطاعات والموارد التي تعرضت لتعديات جائرة واستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد في مجال الحصر والمراقبة وتطوير عمل بنك المعلومات المكانية للمرصد البيئي الوطني. وطالب المؤتمر بإعادة النظر في دفتر الشروط والمواصفات الفنية العامة المعد سابقاً لتدوير الأنقاض والنفايات في البنية واستخدامها مجدداً مع مراعاة خصوصية كل منطقة قبل اعتمادها، والأخذ بعين الاعتبار الاشتراطات البيئية الصادرة والتقييد بها وتطبيق العمارة الخضراء في مرحلة إعادة الإعمار وإجراء مراجعة بيئية حديثة لمركز وادي الهدة في طرطوس لمعالجة المخلفات الصلبة بالتعاون مع الجهات

الاستثمارات البيئية في سورية خلال مرحلة إعادة الاعمار

الإشراف العام:

د. سحر عمران

إعداد ومتابعة:

م. منال إبراهيم

م. يوسف العثمان

م. نيروز عيسى

الإشراف الفني

بسام عيسى

وزارة الإدارة المحلية والبيئة

<http://www.mola.gov.sy>

فاكس: 00963112318928 هاتف: 00963112318928